

أما حكم للمفعول الذي لم يذكر فاعله بالرفع أقامه له مقامه وأحكم بجملة الرفع في المفعول
لفعل لم يذكر فاعله وإنما كان ذلك موقوفا على تغيير صيغة الفاعل كمن بعد ضم أو
الأضمر في جازا أو ربي أسناد الفاعل المنصرف إلى نائب الفاعل ضم أو لم يلفظا أو تعديا
ما ضيفا كان أو مضارفا وتعديا ما انصرف عليه ولا يتبع ذلك من كسر ما قبل الأخر في
الماضية لفظا أو تعديا وتعديا كذلك في المضارع فإنه كان مفعولا في الأصل يفتح عليه
وكذا إن كان أوله مضموفا في الأصل ثم ترفع النائب كما ترفع الفاعل وتعطي مسائر
احكامه من وجوه التأخير عن الفاعل والاصالة والتأخير والتأنيث العادل للتأنيث
فذلك ضرب زينة مثلا أصله ضرب مجوز بدأ حذفه الفاعل وأقيم المفعول به مقامه
فارفع في أصل العنصر لأنه لا يعلم هل الفعل يعني للفاعل والمفعول فغيرت الصيغة
عما كانت عليه لإمضاء اللبس فإن لم يوجد في اللفظ مفعول به نائب عن الفاعل ما اختلف
وتصرف من ظرفي ضم مضارع وجاز وغيره نحو ما سقط في أيهم أو مضارع نحو فاذا
نفتح في الصورة نفتح واحد وأنه يكون ثاني التلافي ألفا كسرة حية تبتدي ولا يفتح
مكة فتقول بيوع الثوب والعلامة وكيل زينة الشام والطعام مكة
إذا ربي بناء الماضي الثلاث المعتل العين لما لم يفتح فاعله كسر أوله وقلت الفدية سواء
كانت متقلبة عنه بأب أو و أو فتقول في قار و باع قيل و بيع أصلهما بيع وقول نطقت حركة
الباء والواو لا تستغنى إلهما إلى ما قبلها بعد سلب حركة فقلت الواو بية ليسكنها وانكسار
ما قبلها فصار قيل وبيع وما ذكره الناظم هو اللفظة الفصحى غير العرب من كسر أو كسر ضمما
تبينها على أنه الضمير هو الأصل والآشياء هيئة التثنية للتلقي بالضم من غير تلقي به
وغير العرب من يقول بوع وقول بالواو الساكنة ضم الأول وهو قليل ومنه قولهم
عليك شيئا بوع فاشتره وأما المضارع منه فإنة عينه تغلبت لها وكان أو باء
فتقول في بوع وبيع يتم وبيع إذا أصلهما يتول وبيع فنقلت حركة العين إلى قبلها
ثم قلبت الصيغة الثاوية كصاحب الأصل وفتح ما قبلها فصار يتول وبيع بـ
المفعول به ما والنصب للمفعول ذلك حكم أو جبا كما تقول صاذا لا يبرأ من شيئا مكة

المفعول به ما وقع

المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل كما مثل به فإربنا مفعول به لوقوع فعل بنا
الفاعل عليه وهو الضمير والتميز بوقوع الفعل تعلية شئ غير واسطة بحيث لا
يجعل الأبعد تعلقت ذلك الشيء فدخل نحو ما ضربت زينة أو تضربها وعلامة المفعول به
أنه غير نائب مفعول تام من لفظ مصدر ما عمل فيه كضربت زينة أو ركبت الفرس الذي يصح
أن يقرأ زينة مفعول به والفرس مركب وحكم النصب كما أن حكم الفاعل الرفع وبسببه
أنه الفاعل لا يكون إلا واحدا بخلاف المفعول فالرفع أنزل والفتح أحق فأعطوا الأقر
الأثقل والأخف الأكثر لئلا يكون نقل الرفع موازنا لثقل الفاعل وخفة الفاعل موازنا لثقل
المفعول وغير ذلك من سبب المعنى وبما أقر عنه الفاعل في قوله استوفى الخراج العاجل
الأصل تأخير المفعول عن الفعل والفاعل وقد يتوسط بينهما أما جوازها كما مثل به ومنه
ولقد جاء آل فرعون الندى وأما وجوبها كما إذا اتصل بالفاعل غير المفعول نحو وإذا أتى
إبراهيم ربه وكان المفعول ضمير متصل بالفاعل نحو ضربت زينة وقد تقدم علمهما
أما جوازها في غير تايكته يتم وأما وجوبها كما إذا كان له صدر الكلام نحو أيما تدعوا وقد يجب
ذلك الأصل وهو تأخير كما أشار إليه بقوله هوارة نقل كلم موسى يعلى مكة
فقد تم الفاعل فهو أو في هذا خفيف التباين لفاعل المفعول لعدم ظهور اللغز
فيهما ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر وحجب كون الأول فاعلا والثاني مفعولا
وإن أفهم كلام الناظم خلافة لغيره يان ولي سواء كانا مفعولا في نحو كلم موسى
يعلى أم اسمي إشارة نحو ضربت هذا ذلك أم موصولة نحو ضربت فرقة الدار من على الباء
أم مضافه إلى باء التثنية نحو ضربت غلابي صد بقي ولا يجوز في مثل هذه تعديم
المفعول أيضا على العادل خوف الالتباس بالمبتدأ فإنه وجدته قرينة لفظية نحو
ضربت عيسى سعد أو مفعولة نحو الكثر ي يحيى لم يجب التأخير واعلم أن
النائب للمفعول به ما فعل متعده كما مر أو صفة حيوان الله بالغ أقره أو صفة
نحو ولولاد فتح الله الناس بعضهم ببعض واسم فعله نحو عليكم أنفسكم ولما
كان المفعول به نصبه المتعدي أشار إليه فتح التعريف إلى أنه مطلق الفعل